لم يبق فيها اثر المقبرة هل يباح لاهل المحلة الانتفاع بها قال ابو جعفر لا يباح وان كان فيها حشيش لا يحش منها ويخرج الى الدواب وهذا اليس من ارسال الدواب اشار اليه بتحرير وذكر في التاتارخانية في كتاب الوقف في الفصل الحادي والعشرين مقبرة كانت للمسلمين اراد قوم ان يجعلوها مقبرة للمسلمين فرأى عوام بين ان كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك لانه لا بقي آثارهم بان بقي من عظامهم شيء فانه ينبش وينقل ذلك الى مقبرة اخرى ثم يجعل مقبرة للمسلمين الا ترى ان موضع مسجد رسول الله عليه السلام كان مقبرة للمشركين فنبشوا واتخذ مسجدا سئل القاضي الامام محمود الاوزجندي عن مسجد لم يبق لجماعة وخرب ما حولها ويستغني الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال لا اعلم هو ايضا عن المقبرة في القرى واذا اندرست ولم يبق فيها اثر الموتى لا العظم ولا اللحم هل يجوز زرعها واستغلالها قال لا قال احكم المقبرة قديمة لم يبق فيها اثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الانتفاع بها قال ابو نصر لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش يحش منها ويخرج الى الدابة فذلك يسير انتهى وذكر في نصاب الاحتساب في الباب الثالث عشر ذكر في الملتقط مقبرة قديمة لم يبق من اثار المقبرة شيء ليس للناس ان ينتفعوا بها ولا بالبناء فيها ولا بارسال الدابة في حشيشها واما الاحتشاش منها فهو اسير وفي وصايا ه اذا دفن الميت في موضع فيه لم ولم يبق عظامه ولا غيره لا يجوز ان يدفن فيه ميت اخر واذا احفر فوجد فيه عظام ميت لا يحرك العظام انتهى وذكر في محيط الفتاوى والنوازل اذا حفروا القبر فوجدوا عظاما فانه يهال عليه التراب ولا يحرك العظام ولا يغيرها وذكر في فتاوى قاضيخان ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لما حرم ايذاءه في حيوته يجب صيانته عن الكسر بعد موته انتهى وفي كتاب الخطر والاباحة من الفتاوى التاتارخانية رجل حضر قبرا في غير ملكه ليدفن فيه ميتا ان دفن غيره فان لا ينبش القبر ولكن يضم قبة حفره حتى يحفر بها اخرى فيدفن وعن ابي يوسف رحمه الله اذا دفن الميت في ارض غيره بغير اذن المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها وفي وقف الذخيرة قال محمد رحمه الله اذا جعل ارضه مقبرة

مقبرة المسجدين جاز وليس له ان يرجع فيها بعد تمامها ان يقبر فيها انسانا واكثر ما ذكره وهل يشترط التسليم فيها الى المتولي اختلف المشايخ ويستوي فيه الدفن فيها الفقير والغني انتهى كلامه ما ذكره في النصاب وذكره التاتارخانية انفق ما لا في اصلاح قبره فجاء رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة بما انفق فيه وبناؤه لا يحول ميتة في مكانه لاذ دفن فوقف انتهى قال الامام السرخسي في محيطه ولو وقع في القبر ثوب لرجل ينبش وان هالوا التراب عليه ان حق العبد مقدم على حق الشرع افتقاره واستغناء الله تعالى انتهى واذا ظهرت الموضع الذي دفن فيه الميت مغصوب او اخذ بالشفعة فيجيء لصحة صاحبها اثناء وانشاء ترك الارض او انتفع بها زراعة او غيره ذكر الامام الزيلعي في شرح الكنز ولو دفن في ارض الغير بغير اذنه فهو بالخيار امر باخراج الميت وانشاء سوى الارض وزرع عليها وفوقها هذا ما اخوذ من الخزانة الفتاوى وهكذا ذكر في فتاوى قاضيخان وكتاب الوقف في فصل المقابر وفي القنية مقابر بلغ اليها اجيحون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر كذا في شرح منية المصلي امرأة ماتت ولدها في القرية ومن عن هناك والام لا تصبر عنه لا ينبش ولا ينقل الى جلدها وعليها ان تصبر ويستحب ان يدفن حيث مات في مقابرهم هذا ملخوذ من شرح الهداية للشيخ الامام العيني وللبيع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغصوبة او اخذ بالشفعة او ان وقع في القبر متاع فعند ذلك بعد ما اباحوا عليه التراب ينبش ويستحب في القتيل وليت دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابرهم ولو كان القوم ان نقل قبل دفن لا قد وصل او ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلده يستحب تركه وان نقل الى مصر آخر لا بأس بما روى ان يعقوب عليه السلام مات بمصر ونقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوشع عليه السلام من حبش الى الشام بعد زمان وسعد بن ابي وقاص مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على اعناق الرجال وبعد ما دفن لا بيع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا بعذر وما قالوا بهذا كله ما اخوذ من فتاوى قاضيخان في فصل غسل الميت وما يتعلق به ذكر في جامع الفتاوى وان مات ولم يدفن اياما ان جعل في التابوت ليحمل الى مصر لا بأس بما روى ان يعقوب عليه السلام

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)